



خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس

بمناسبة افتتاح السنة التشريعية 2007-2008

الملك محمد السادس، والملكة رانيا، والأمير الأمير جمال، من آل البيت، في الذكرى الثامنة والثمانين،
من ٢٦ ايلول ١٩٩٥ الى ٢٦ ايلول ٢٠٠٧

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين، نفتتح بعون الله وتوفيقه، الولاية التشريعية الثامنة، التي لا نعتبرها جديدة فقط، بانتخاب مجلس النواب، بكامل الشفافية والحرية. ولكن أيضا في جوهرها. وذلكم اعتبارا لما نتطره خلالها، من مواصلة تغيير مناهج وبرامج العمل البرلماني والحكومي، غايتنا تعزيز مصالح المواطن مع المجالس المنتخبة، جعلها رافعة قوية للتنمية والديمقراطية.

وتوجه بالتمننة لأعضاء مجلسكم الموقر، مؤكدين تقديرنا للأحزاب الجادة، ومن خلالها للمواهب، الذين لم تكن مشاركتهم المواطنة في الانتخاب، بروح التنافسية والثقة، في مسارنا السياسي المتقدم، لتنحصر في يوم الاقتراع فقط، وإنما ينبغي أن تكون تجسيدا للتعبة الدائمة، وإعادة الاعتبار لنضالية العمل السياسي، من قبل كل الفاعلين.

ولن يتأتى ذلك، إلا بالقصبة مع البؤس، مياسة وواقعا. فالسياسة بمعناها النبيل، ليست مجرد حملة انتخابية، أو وصلة إخبارية، بل هي فن الممكن بين الحاجيات والإمكانات، والتوعية الدائمة للشعب، والعمل التنموي الميداني، الكفيل بإيجاد حلول ملموسة لمعادلتها الصعبة. فالفرق بين الواقع والأمل، هو العمل، ثم العمل، ثم العمل الذي جعله الله مقدما على العبادة.

كما أن النيابة عن الأمة ليست امتياز، أو ريع مركز، أو حصانة لمصالح شخصية، بل هي أمانة جسيمة والتزام بالصالح العام.

وتلكم سبيلنا للانخراط الجماعي في البناء الديمقراطي التنموي، الذي نحرص على توسيع فضاءه، ليشمل كل القوى الحية للأمة، وفي مقدمتها جاليتنا العزيزة المقيمة بالخارج، التي سنواصل هذا المسار التدريجي، لإدماجها في الحياة الوطنية، بوضع اللبنة الجديدة لإقامة المجلس الأعلى الخاص بها.



واستخلاصا للعبارة وتفعيلها في الاستحقاقات الانتخابية المقبلة، المحلية والجهوية، فإنه يجدر الاستعداد الجيد لها، ليس بالملامسات الديماغوجية، والحسابات الضيقة، وإنما بالتأهيل السياسي الشامل لكل الفاعلين والمؤسسات والتنكيمات، وخاصة منها الأحزاب السياسية بتجاوزها للملاءمة الشكلية مع إصارها القانوني، إلى التفاعل مع مستجدات المجتمع المغربي وبتغييراته.

وهذا ما يقتضي من الجميع القرب الدائم من المواطن وإنشغالاته، بعيدا عن الإغراءات الوهمية والوعود التضليلية، المحرفة لقيم الدين والمواطنة.

ويكفل هدفنا الأسمى تأهيل كل الفاعلين، في أفق الإصلاح المؤسسي، الذي يتوخى ترسيخ التطور الديمقراطي والتنموي، بالحكمة الجيدة. وذلك في التزام بمقدمات الأمة وثوابتها.

فعلى الجميع أن ينكب على تحقيق ما هو أهم بالنسبة للمواطن. ألا وهو، بكل بساطة، عيش حر كريم قوله؛ وطن موحد. أمن واستقرار. تعليم جيد. تربية صالحة. شغل منتج.

اقتصاد تنافسي. سكن لائق. تغطية صحية. إدارة فعالة ونزيهة. قضاء عادل ومستقل.

كرامة موفورة. ومواطنة كاملة، حقوقا وواجبات.

ولن تلبية هذه المطالب الشعبية التي كانت موضوعا للتنافس الانتخابي، تقتضي تصريفها في ثلاثة توجهات أساسية للعمل الحكومي والبرلماني. وهي قضية مصيرية، ومقومات دولة، وأسبقيات ملحة.

ويعد تحسين الإجماع، حول وحدتنا الترابية، القضية المصيرية الأولى للموطن والأمة، إذ يتعين مواصلة العمل على حشد الميزج من الدعم لمبادراتنا، المقدمة وذات المصادقية، للحكم الذاتي، بغية الحسم الدولي النهائي، للمنازعة المفتعلة حول مغربية صحرائنا.

ثانيها توحيدها ركائز الدولة القوية بسيادة القانون والحفاظ على الهوية الوطنية، في انفتاح على العصر فضلا عن دعم الأمن والاستقرار، والتحصين من نوازع التصرف ومخاطر الإرهاب.

وثالثها، التركيز على ثلاث أسبقيات ملحة. وفي مقدمتها، مواصلة الإصلاحات، وتعزيز المكاسب السياسية وحقوق الإنسان، والمشاريع الهيكلية الكبرى، والإدارة الترابية، والسياحة والإسكان، والتوازنات الماكرو-اقتصادية، والإنتاجية والتنافسية، وتحديث القطاعات العمومية، وتحفيز المبادرة الحرة، وتشجيع المقاولات المنتجة، والقطاعات الخاص



وبموازاة ذلك، يتعين إعطاء دفعة قوية، لبعض القطاعات، قصد الرفع من وتيرة إنجازها. وفي صدارتها، كسب الرهان الحيوي، للإصلاح العميق للتربية والتكوين، الذي يتوقف عليه مستقبل الأجيال الحاضرة والصاعدة.

وإننا ندعو الحكومة المقبلة لأن تسارع إلى بلورة مخطط استعجالي، لتعزيز ما تم تحقيقه، وتدارك ما فات، من خلال تفعيل الأمثل لمقتضيات الميثاق، واعتماد الطول الشجاعة والناجعة للمعضلات الحقيقية لهذا القطاع الحيوي، وذلك بتساور وتنسيق مع المؤسسة الدستورية التمثيلية، للمجلس الأعلى للتعليم.

كما يتعين ترسيخ الحكامة الجيدة. بالإصلاح الإداري، وتأهيل وتحديث الاقتصاد، للحد من معضلة البطالة، وإيجاد الشغل، مع مواصلة التعبئة حول مبادراتنا الوصية للتنمية البشرية. لمكافحة الفقر والإقصاء والتمهيش.

بيد أن تفعيل الأمثل لهذه الأوراش التنموية، لن يستقيم إلا بالجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري، اللذين نعتبرهما عماد الدولة العصرية.

كما أنه لن يكتمل إلا بإصلاح العدل وتحديثه وتأهيله، دعماً لاستقلاله، وللأمن القضائي، وسيادة القانون والتنمية. وإننا لعازمون على الإعداد التشاوري الواسع والمتخصص لميثاق وطني مضبوط، للتغيير العميق والشامل للقضاء.

كما يتعين أن تكون من بين الأسبقيات الجديدة، مأكدها، من اعتماد سياسة فلاحية وكفائية ومائية جديدة. فضلاً عن التنمية الترابية، الحضرية والقروية.

ويبقى انخراط الموالين، في كل مناحي الحياة العامة، شرط نجاح أي سياسة أو إصلاح. حضرات السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين، لقد ذكرنا برهانات الولاية التشريعية، نهوضاً بالأمانة العظمى الملقاة على عاتقنا، ومن خلال الوقوف الميداني على أحوال شعبنا الأبى، بكل فئاته، وبمختلف جهات المملكة.

ونهوضاً بأمانتنا في السهر على حسن سير المؤسسات الدستورية، فمن واجب التأكيد على أنه بقدر حرصنا على تكوين حكومة مترابطة ومنسجمة، مدعومة من قبل أغلبية برلمانية، وتحاسبها معارضة بناءة. فإننا نريد برلماناً أكثر فعالية.

برلماناً يمارس بنجاحه، كافة اختصاصاته التشريعية والرقابية والتمثيلية، يشكل قدوة للمؤسسات الدستورية، في نهوضها بصلاحياتها كاملة، فلا شيء يحول دون ذلك، إلا في نطاق الدستور، وفصل السلط وتوازنها وتعاونها، الذي نحن على تكريسها ساهرون



برلماننا يساهم في زيادة الإشعاع الدولي للمغرب، مستحضرا كل الاستحقاقات المقبلة، ومنها دخول اتفاقيات التبادل الحر حين التنفيذ، ورفع تحديات العولمة في انتهاج لدبلوماسية برلمانية محترفة .

إنه البرلمان الذي يستكمل مصالحة كل المواطنين مع المجالس المنتخبة. وهو ما يتطلب إجراء قضيعة مع بعض المظاهر والسلوكات المشينة، التي تسيء لصورة المؤسسة التشريعية، وتمس بمصداقية العمل النيابي والسياسي.

كما ينبغي العمل على تفادي أي خلل في الأدوار، بين ما هو وطني من صميم اختصاص البرلمان وما هو محلي من صلاحيات الجماعات الترابية. فالبرلمان ليس جماعة محلية. لذلك أحرص على أن يظل في قمة الصرح الديمقراطي، في انكبابه على السياسات والقضايا الوطنية الكبرى، الداخلية والخارجية.

وبما أنه لا يمكن تصور حياة سياسية ولا نجاعة العمل الحكومي، بدون معارضة إيجابية ومسؤولة، فإنه يجدر الإصغاء لأفكارها، متى كانت بناءة، ساعية في سبيل صالح الأمة، شأنها في ذلك شأن الأغلبية.

إن التعارض الحقيقي، الذي علينا مواجهته، هو بين الديمقراطية والتسلط- والتقدم والتخلف- والعمل والتواكل- والانفتاح والانغلاق.

وفي نفس السياق، وكما أكدت ذلك من أعلى هذا المنبر، فإنني أدعو للتنسيق والتعاون بين المجلسين، في اتجاه عقلنة وترشيد عملهما باعتبارهما برلمانا واحدا، تتكامل فيه الأدوار، وليس برلمانين مختلفين.

لقد قطع المغرب الكثير من الأشواط، في مساره السياسي المتقدم، وتغلب على العديد من الأزمات والمعضلات. وذلك بفضل قيادتنا الحازمة، ومنهجنا في الحكم، وجهود وتضحيات جميع المغاربة، وانخراطهم في الأوراش التنموية التي أخلقناها. سلاحتنا الذي لا يقهر هو الخيار الديمقراطي الذي لا رجعة فيه.

وسأصل، كما عهدتموني، الخديم الأول للشعب المغربي الأبى، الساهر الأمين على ثوابت الأمة ومقدساتها، حريصا على الوقوف الميداني على إنجاز الإصلاحات الهيكلية الكبرى التزاما مني بعهد البيعة المقدسة.

والله تعالى نسأل، في هذه الأجواء الروحانية، لشهر رمضان الفضيل، أن يعينكم، ويسدد على طريق الخير والصلاح العام خضاكم، للنهوض بمسؤولياتكم الجسيمة.



فهنئنا لكم ولشعبنا الوفي بعيد الفطر السعيد، أعاده الله علينا جميعا، ونحن بأماناتنا قائمون
ولعمودنا راعون

"فذكر إنما أنت مذكر، لست عليهم بمسيح".
صدق الله العظيم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".